

Distr.: General  
10 December 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة  
الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين  
الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١: تنفيذ الأهداف  
والإجراءات الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام  
الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من رابطة الدعوة الحديثة والشؤون الإنسانية والاجتماعية وإعادة  
التأهيل وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 060114 13-61285X (A)



## البيان

على خلاف التمييز والتهميش اللذين شكَّلاً تحدياً بالنسبة للمرأة على مدار قرون عديدة وحتى الآن، يمكن أن يُعد القرن الثامن عشر فجرًا جديدًا لمساواة المرأة وتمكينها، بما في ذلك ما يتصل بالأهداف التي ما زالت تسترعي اليوم اهتمام ودعم أرفع السلطات والهيئات المؤسسية على الصعيد العالمي. ولقد سلّم المجتمع الدولي بالدور المهم الذي اضطلعت به المرأة في تنمية المجتمع، فيما سلّطت أهم الأضواء على هذا الجانب بفضل إنجازات لجنة وضع المرأة، التي كانت مسؤولة عن تنظيم ومتابعة المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة في المكسيك (١٩٧٥) وكوبنهاغن (١٩٨٠) ونيروبي (١٩٨٥) ثم بيجين (١٩٩٥). وعلى سبيل المثال فإن ما تحظى به المرأة من مكانة ينعكس بصورة جيدة في ديباجة إعلان المكسيك الصادر عام ١٩٧٥ بشأن مساواة المرأة ومساهمتها في التنمية والسلام، حيث يأخذ في اعتباره الدور الذي قامت به المرأة عبر تاريخ الإنسانية ولا سيما في غمار الكفاح من أجل التحرر الوطني وتدعيم السلام الدولي والقضاء على الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية والسيطرة الأجنبية والترعة العرقية والفصل العنصري.

وبرغم بلاغه المناقشات السياسية التي دارت على مستوى رفيع قد سلّمت على النحو الواجب بالأهمية الفائقة للمرأة باعتبار أنها تشكّل أغلبية سكان العالم، ومن ثم فهي تمثل قوة حيوية للغاية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، إلا أن ثمة عقبة صادفتها المشاركة الفعالة والاستراتيجية لهذا النشاط الأنثوي بطريقة متساوية وغير متحيّزة رغم الحجم الأقل من السكان الذكور، على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات. وما زالت القواعد والأعراف التقليدية المتأصلة التي أتاحت درجة من القبول بالنسبة للمرأة والفتاة، وخلقت مجالاً مريحاً لهما في ضوء ما يمارسه رجالهن من هيمنة وادعاء بالمسؤولية، تشكّل معياراً واضحاً في هذا الصدد. ومن هنا فإن بعض الشواغل المجتمعية المطروحة في إطار البلدان الفقيرة يتم التعامل معها بصورة عامة، بل وقبولها، على أنها واجب ينهض به الرجل. ومصدر الانشغال هنا يتعلق بحقيقة أنه فيما أصبحت المعلومات المتقدمة وآليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهيمن بسرعة على أسلوب الحوكمة العالمي فإن هذه المجتمعات التقليدية ما زالت تتبنى معتقدات تقضي بأن هذا المجال إنما يخص الرجل في الغالب الأعم.

وكتيجة لانعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة، وما توصلت إليه من نتائج متفق عليها بشأن ما يتاح للمرأة والفتاة من سبل المشاركة في مجالات التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا، فثمة احتمال كبير يدعو إلى الربط بين النتائج التي أسفرت عنها

الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات التي تصادفها. وعلى سبيل المثال فإن الهدف ٣ الذي يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يواجه بوضوح تحديات نابعة من الأبعاد التالية:

- **العمليات التكنولوجية.** حظيت التنمية الفعلية للعصر الحديث بما في ذلك اعتبارات قياس التنمية البشرية من الناحية الاقتصادية وغيرها بتعزيزات من خلال العمليات التكنولوجية المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك فهذه المحددات التي تقيس الإجراءات الحديثة لبناء الشبكات، فضلاً عن نهج الحكومة الإلكترونية ما برحت تحظى باستمرار بموافقة عالمية، كما أنها تتبنى باطراد سبلاً تفضي إلى النمو المجتمعي. وعلى ذلك، ففيما يتصل بمقاييس تلك الأهداف بالنسبة للمساواة بين الجنسين، يوجد الكثير من العقبات لأن الرجال في الغالب الأعم يشكلون أعلى مستويات من يتولون زمام القيادة في هذه القضايا ضمن نطاق المجتمع.
- **الإتاحة.** التوجيه التعليمي للطفلة ضمن نطاق الأسرة في البلدان النامية الأفقر حالاً يتحرك صوب أداء أدوار مجتمعية تابعة، بما في ذلك ما يتم على مستوى إدارة شؤون المنزل ورعاية الأطفال والتغذية والضيافة والتمريض إضافة إلى غير ذلك من الواجبات المتصلة بأعمال السكرتارية والأعمال المساعدة التي ينظر إليها المجتمع باعتبارها الخيارات المهنية المعتادة للنساء. وطبقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، تكشف البحوث التي جرت في ٥١ بلداً عن أن نسبة المديرات كنسبة مئوية من مجموع المديرين في القطاع الخاص تتراوح بين ١٠ في المائة و٤٣ في المائة، على أساس أن غالبية البلدان تقع في نطاق يتراوح بين ٢٠ في المائة و٣٥ في المائة. وهذه إشكالية نفسانية ومنهجية لم ينجم عنها فقط تحدٍ متواصل يعوق تحقيق الهدف ٣، ولكنها تمثل كذلك عاملاً مزمناً يمكن أن يستمر ليفضي إلى تأخير جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتصل بالسياسات المتعلقة بالمساواة العالمية بين الجنسين وتمكين المرأة.
- **سياسات التنسيب المنهجية.** تنسيب النساء كقائدات ضمن مجالات يعينها من الحوكمة، ومنها مثلاً الصحة والشؤون الاجتماعية والأمور الأسرية بدلاً من مجالات الحوكمة الأشمل مثل الإدارة الإقليمية والمناجم والطاقة والاتصالات السلوكية واللاسلكية على نحو ما يفيد به مثال الكامبيرون وغيرها من البلدان الأقل تقدماً، يمكن اعتباره واحداً من الأسباب الكامنة خلف التحديات التي تحول دون بلوغ الهدف ٣. أما مجالات الحوكمة هذه فتشمل على سبيل المثال المواقع الفائقة

الحساسية في مجال السلطة السياسية والنشاط المؤثر وهو ما تُحرم منه تكتيكياً النساء اللائي يشغلن مواقع قيادية في البلد. ولا سبيل إلى تحقيق المساواة بالكامل عندما توجّه لصالح الرجل مثل هذه المجالات التي تمارس على صعيدها السلطة الشاملة وهو ما يؤدي إلى آثار واسعة النطاق وينجم عنه أثر ملموس على التنظيم اليومي للمجتمع وعلى حياة سكانه.

- **حوار السياسات.** فضلاً عن ذلك، يتناول حوار السياسات الناشئ عن النتائج المتفق عليها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٩٧ مفهوم تعميم البُعد الجنساني بوصفه عملية تقدير الآثار المترتبة بالنسبة للمرأة والرجل على أي إجراء مقصود يتم اتخاذه، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع المجالات وعلى الأصعدة كافة، برغم أن ثمة نموذجاً طوباًوياً إزاء معالجة مساواة الجنسين ما زال يتحدى الأهداف ذات الصلة. ومع ذلك فهو ما برح يُفسح المجال للدرجة التي ينبغي أن يتم بها استخدام آليات التدخل بين الرجل والمرأة. وبالتالي فالافتقار إلى التوجيه المناسب بشأن النطاق المتميز والإجراءات اللازمة التي ينبغي للمجتمعات المحلية أن تتخذها فيما يتعلق بقضايا تعميم البُعد الجنساني يمكن أن يقال إنه السبب في نشوء عقبة تحول دون تحقيق الهدف ٣.

وبعد طرح بعض التحديات البارزة التي يمكن أن تكون قد أعاقت بطرق شتى تحقيق الأهداف، يجدر كذلك التسليم بالأفكار التالية التي تتصل بالدورة الثامنة والخمسين:

- ينبغي للتدابير التيسيرية والداعمة أن توازر الفتيات والنساء فيما يتصل بالمشاركة في المساعي المبذولة في مجال الإدارة التكنولوجية البالغة التقدم. وهذا المقياس يسعى جاهداً إلى ضمان تمكين المرأة أو ضبط مساواة الجنسين في كل مجال من مجالات الاتجاهات المتطورة للحكومة الإلكترونية على مستوى العالم.
- المعركة النفسانية لا بد من التصدي لها من خلال إتاحة تعليم الطفلة على أساس متسق ومتواصل واستراتيجي مقابل المنطق التقليدي الذي يتعامل مع النساء والفتيات على أساس الأوضاع المجتمعية القائمة ضمن نطاق البلدان الفقيرة. وهذا الموقف يصلح في تفعيل وعي أصيل بالمساواة وإمكانية أن تتولى النساء شؤونهن بأنفسهن بالنسبة إلى رجالهن، مما يؤدي إلى تنشيط حماسهن البشري نحو المشاركة المتكافئة في الأنشطة المجتمعية وإدارتها.
- الحاجة إلى إعادة التأكيد على أن السياسات الحكومية المعمول بها على الصُعد الوطنية والمحلية وغير ذلك من خيارات الإدارة السياسية ينبغي أن تراعي وتشمل

تدابير تُستخدم بالنسبة للمرأة في كل مسعى إداري ضمن نطاق القطاعين الحكومي والخاص على السواء. ومن شأن هذا أن يساعد على التصدي لما يسود بعض المواقع الحكومية والسياسية المتحيّزة التي ما زالت تقتصر تكتيكياً على فئات بعينها من الرجال. ويرجع ذلك جزئياً إلى الأخذ بمفهوم أن المرأة لا تستطيع إدارة مثل هذه المواقع فيما يرجع جزئياً كذلك إلى وجود رجال آخرين يندفعون بفعل غايات أنانية.

إن الدرس الذي ينبغي الحفاظ عليه يتمثل في أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ما برحت تسود تدريجياً نظام الحوكمة العالمي، وأنه من ناحية التقييم العام، فالنساء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما ضمن نطاق البلدان المتخلفة يشكّلن أكثر العناصر غياباً ضمن هذا النطاق. وعلى ذلك فثمة حاجة جوهرية لأن تتلقى النساء والفتيات ما يتصل بهذا المجال من تعليم أو تدريب. مما يدعم استخدامهن بالكامل وإدراجهن ضمن الخيارات التي يتيحها العلم والتكنولوجيا في صيغتهما الحديثة الأفضل.

إن النمو التكنولوجي الحديث هو القوة الحديثة التي تحتاج إلى أن يتم على صعيدها إقرار المساواة بين الرجل والمرأة.